

فالاختلاف صاحبه في المشهور به	يلزم فيها ليس فيه فالتبني	عن ذمة الزوج علي ما شرع	ويفضل المال اهنا بقا
لوانه شهيد شاهدان	فسروا حد وقال الثاني	لو شهد ابان زيدا طلقا	زوجه او انه قد اعتقا
الشهيد في ذلك على شهادته	او مثلها قد قال في مقالته	امته جازيت وان لم يحضرا	شهادة الشهود من غير صرا
لا تقبل الشهادة المذكورة	اصلا كما قالوا في ذي الصور	لكنه ان غاب الزوج فلا	تجز كذا المولي على ما نفق لا
اما اذا ما قال مثل صاحب	اشهد يقبل بقول صايب	تقبل في القن شهادة علي	حرية الاصل كما قد نفق لا
قد قاله اشياخنا الاساذ	وقال لا تقبلها الخصاص	من غير دعواه لدي الاثبات	انك لم القن في الحياة
بدون دعوي يقبل الشهاده	فيما تحوز وللعباد	لان هذه شهادة علي	حق اله الناس جال وعلي
خلص في رمضان ثم في	طلوقه كذا النظر باذاعرف	وذلك حبه بغير وجه	ما لها تحريم فربح الام
ومثله النسب ثم الال	كذا الحد و دخلت المولي	الناس احرار بغير بيعة	فيما عدا اربعة مبينه
والوقوف عتق الامه للمعنه	كذلحربتها الاصلية	اولها القذف بغير خلف	ان طلب المقتذوف حق القذف
وهذا الخراج كما قد ضبطوا	ثم به المهر جميعا يسقط	من فاذق وقال الجحسر	وقال المقتذوف له في الامر

عن